العائد والتكلفة لتطبيق معايير التنميةالمستدامه علي الشركات المقيده بالبورصة المصرية – دراسة ميدانية

[١٣]

خالد حسين أحمد أبو حسين[١]– محمد أحمد لطفي محمد وهدان[١]
نجلاء أحمد فراج علي
١) كلية تجارة، جامعة عين شمس

المُستخلص

تهدف هذه الدراسة الى البحث فى بيان تأثير اتباع الشركات المسجله فى البورصه المصريه لمعايير التنميه المستدامه علي جودة التقارير الماليه وانعكاسه على ترشيد قرارات المستثمرين، والتعرف علي أهمية تطبيق معايير التنمية المستدامه وأثر ذلك علي شفافيه القوائم والتقارير الماليه وتعزيز ثقة المستثمرين فى تقارير الرقابه بما يساعدهم فى اتخاذ القرارات الاستثماريه. وقد استخدم أداتين فى الدراسة:الأداه الاولى استخدام المعايير والنسب المالية ذلك لعدم وجود معادلات حسابية أو بنسب محدده لحساب التنمية المستدامه إنما معايير التنمية المستدامة هى معايير شامله، والأداه الثانية هى استخدام طريقة interview (المقابلات الشخصيه) التى تمت مع خبراء أقتصاديون ذو علاقه بموضوع البحث وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج وكان من أهمها: الاداء المالي للشركات لا يتأثر بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية المدرجه بمعايير التنمية المستدامه حيث أن تطبيق معايير التنمية المستدامة لا ينقص من دخل أو أرباح الشركات، كما لا يساعد على زيادة الدخل و الارباح الخاصة بالشركة، قيمة السهم من الارباح لا يتأثر باتباع المعايير البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث أن قيمة السهم يتأثر بالأداء الاقتصادى وبقيمة الارباح الخاصه بالشركة.وايضا توصلت الدراسة الى بعض التوصيات منها: ضرورة قيام متخذى وصانعى القرار بتطوير القوانين التشريعيه، المعايير والقواعد الاخلاقية بحيث تكون أكثر الزاما وتشجع الشركات على تبنى تقارير التنمية المستدامة كتقارير مستقله تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة، نوصى بزيادة الافصاح عن التنمية المستدامة فى الشركات وذلك من خلال اصدار تقرير منفصل عن تقارير القوائم المالية الختامية لما لهذه التقارير من أهمية.

المقدمة

أشادت لجنة الاستدامة التابعة للأمم المتحدة بجهود البورصة المصرية وذلك بمؤتمر التنمية المستدامة المنعقد ببورصة الاوراق المالية فى مصر فى نوفمبر ٢٠١٥ باعتبار أنها إحدى أهم الأسواق العالمية والأسواق الرائدة في مجال التنمية المستدامة؛ لكونها قد دشنت مؤشر الاستدامة S&P/EGX ESG بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد آند بورز ويأتي تدشين البورصة المصرية لهذا المؤشر وانضمامها الي " مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة المجتمعية " Sعام ٢٠٠٩ في إطار اهتمامها بالاتجاهات العالمية الحديثة في مؤشرات أسواق المال والتي بدأت في التركيز على معايير التنمية المستدامة خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركات، والحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد ومسؤولية اجتماعية متميزة للشركة.وتعد مبادرة الأمم المتحدة لاستدامة أسواق الأوراق المالية إحدى أهم مبادرات التنمية المستدامة، حيث تضم عددا من المؤسسات والمبادرات العالمية، بالإضافة إلى 19 سوقا للأوراق المالية كأعضاء بالمبادرة، إن مشاركة البورصة كإحدى الأسواق الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مبادرة استدامة أسواق الأوراق المالية SSE عام ٢٠٠٩ قد بدأت مع تدشين المبادرة منذ عام ٢٠١٢ كإحدى البورصات الخمس المؤسسة للمبادرة. وقد شهد العمل في المبادرة مشاركة فعالة من البورصة المصرية في فعاليات وأعمال المبادرة من خلال اللقاءات الدورية للبورصات الأعضاء بغرض مناقشة أهم المستجدات فيما يتعلق بآليات العمل على زيادة الوعي بأهمية التنمية المستدامة في سوق الأوراق المالية وتحديث أطر عمل الأسواق بما يضمن زيادة الشفافية. وقد تم تشكيل لجنه للتنمية المستدامة تتعاون مع جميع الأطراف الأخري المعنية من أجل وضع استراتيجيه مشتركه لعملية التنمية المستدامه وتتولي اللجنه عدة مهام تتمثل فى اعتماد السياسات الوطنية للتنميه المستدامه بالاضافه الي التصديق علي خطط و متطلبات تقديم الدعم الفني لجميع الجهات الوطنية المعنية بتحقيق التنميه المستدامة والتقيم والتصديق علي خطط العمل والتمويل المقترحه. كما ان هناك اهتمام متزايد بدعم ونشر تطبيقات مبادئ ومعايير المسؤولية المجتمعية بين الشركات المصرية، حيث تشير الدراسات إلى دور المسؤولية المجتمعية في

تنمية أداء الشركات وتحسن وضعها المالي، بالإضافة إلى الفائدة التي تعم على المجتمع من جراء وجود شركات خاصة تؤمن بالدور الاجتماعي وأهميته، فالمسؤولية الاجتماعية تشمل نظم العمل الداخلية وترشيد التعامل مع البيئة ومراعاة حقوق العمال ومحاربة الفساد والالتزام بالقواعد إلى جانب تحقيق العدالة بين الجنسين تحت مظلة الاستدامة

مُشكلة الدراسة

تطور مفهوم مسئولية الشركات بشكل ملحوظ فى بداية القرن الحالي حتي أصبحت تمثل التزاما علي الشركات القطاع الخاص بالمساهمه فى التنمية المستدامه لتحسين مستوي المعيشه بأسلوب يحقق أهداف المساهمين ويخدم التنمية المستدامه فى ان واحد. ولم يعد تقييم الشركات المقيده بسوق الأوراق الماليه يعتمد علي ربحيتها فقط. ومن أبرز المفاهيم التى ظهرت مفهوم "مسئولية الشركات" حيث أصبح دور شركات القطاع الخاص محوريا فى عملية التنمية وقد أدركت الشركات المقيده بالبورصة أنها غير معزوله عن البيئه المحيطه وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثه وهى النمو الأقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئه ويستند مؤشر مسئولية الشركات علي نظرية أصحاب المصالح، وبالاطلاع علي التقارير المالية للشركات المصرية الأكثر نشاطا فى سوق الاوراق المالية المصري يتبين ضأله و ربما انعدام الافصاح البيئي عن أثر عمليات ومنتجات الشركات فى البيئه وهو ما يتناقض مع كثرة التشريعات البيئية وزيادة اهتمام المجتمع المصري بالحفاظ علي البيئه وذلك لعدم وجود معايير للتنمية المستدامه والتي تتعلق بالمسئولية البيئيه و المسئولية الاجتماعية والاداء المالي **وبناء علي ذلك تتلخص مشكلة البحث** فى عدم وجود موائمه بين النظرية والتطبيق فعلي صعيد النظرية تظهر مشكلة تكاليف الوكاله التي تتلخص فى سلوك الادارة وقدرتها على تحقيق مصلحة المساهمين فى أستقرار الشركة ومعدلات نموها المتوقعه. أما على صعيد التطبيق فان المشكلة فى معالمها تصبح أكثر تشابكا لوجود أطرافا متعدده من مستثمرين فى الأوراق الماليه، وبالتالي فان التقارير الماليه والافصاح البيئي يكون بهدف التقرير عن وكالة الادارة التي تحمل مسئوليتين الاولى تجاه المساهمين والثانية تجاه المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعيه. وبناء علي ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية: ماهي قواعد

ومعايير التنمية المستدامه التي لها تأثير هام علي الأداء المالي للمنشأه وقيمتها السوقية؟هل هناك أهمية

للالتزام بتطبيق معايير التنمية المستدامه علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين؟هل توجد علاقة جوهرية بين معايير التنمية المستدامه والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئيه وبين الاداء المالي للمنشأه وقيمتها السوقية؟ ما أهم نتائج تحليل الاداء المالي والاجتماعي والبيئي للشركات المصرية محل الدراسة؟ وبناء علي ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

١-ماهي قواعد ومعايير التنمية المستدامه التي لها تأثير هام علي الأداء المالي للمنشأه وقيمتها السوقية؟

٢-هل هناك أهمية للالتزام بتطبيق معايير التنمية المستدامه علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين؟

٣-هل توجد علاقة جوهرية بين معايير التنمية المستدامه والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئيه وبين الاداء المالي للمنشأه وقيمتها السوقية؟

٤-ما أهم المبادرات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامه وما أهم النظريات حول المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات؟

٥-ما أهم نتائج تحليل الاداء المالي والاجتماعي والبيئي للشركات المصرية محل الدراسة؟ هل سيؤثر ذلك علي قرارات المستثمرين؟

أهمية الدراسة

وتأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

الأهميه النظرية: تسعى الدراسه الي ارساء الاطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامه والمسئوليه البيئيه والاجتماعيه للشركات والتعرف علي التجربة المصريه فى هذا المجال كما تهدف الي قياس أثر المسئوليه البيئيه والاجتماعيه علي الاداء المالي للشركات المقيده ببورصة الأوراق الماليه المصريه سعيا الي ارساء أهمية المسئوليه البيئيه والاجتماعيه للشركات

فى دعم المجتمع المصري و الارتقاء به بما يسهم فى تحقيق التنميه الأقتصاديه والاجتماعيه المستدامه.

كما تسعي الدراسة ايضا الي المساهمه فى سد الفجوه والنقص الشديد فى الدراسات علي مستوي الاسواق المتقدمه والناشئه التي اهتمت ببحث وتقييم العلاقة بين معايير التنمية المستدامه والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئيه وبين الاداء المالي للمنشأه

الأهمية التطبيقية:

- يساعد هذا البحث فى امداد الجهات المسئوله عن وضع معايير التنمية المستدامه ومعايير المحاسبه فى مصر بالمعلومات التي تساعدهم فى تطوير اطار اعداد وعرض التقارير المالية لتوفير المعلومات، ويتوافق موضوع هذا البحث مع التوجه العالمي لدور رأس المال الخاص فى التنمية المستدامه.
- يساهم هذا البحث فى التعرف علي واقع الافصاح عن قواعد معايير التنمية المستدامه والمسئوليه البيئيه والأجتماعيه.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن بلورتها فى الآتى: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى بيان تأثير اتباع الشركات المسجله فى البورصه المصريه لمعايير التنميه المستدامه علي جودة التقارير الماليه وانعكاسه على ترشيد قرارات المستثمرين ويتحقق ذلك من خلال مجموعه من الأهداف الفرعيه التالية:

- التعرف علي أهمية تطبيق معايير التنمية المستدامه وأثر ذلك علي شفافيه القوائم والتقارير الماليه وتعزيز ثقة المستثمرين فى تقارير الرقابه بما يساعدهم فى اتخاذ القرارات الاستثماريه.
- تفعيل الرقابه علي الشركات فى محاوله لتحسين مستوي اتباع التنميه المستدامه مما يعمل علي تنمية الاقتصاد القومي ووضع تصور مقترح للافصاح عن التكلفة والعائد الناتج عن تطبيق معايير التنمية المستدامه وأثره علي الشركات المقيده بالبورصة المصرية

– دراسة أثر قصور معايير التنمية المستدامه فى إلزام الشركات المصرية بالافصاح عن المعلومات البيئيه الخاصه بها.

فروض الدراسة

- الفرض الأول: لا يوجد علاقة بين الاداء المالي للشركات والمسئوليه الاجتماعية المدرجه بمعايير التنمية المستدامه.
- الفرض الثاني: يوجد علاقة موجبة بين حجم الشركات وبين أتباع معايير التنمية المستدامة
- الفرض الثالث: لا يوجد علاقة معنويه موجبة اتباع المعايير البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة وقيمة السهم من الارباح

الدراسات السابقة

١- سامح أحمد عبد الرحيم محمد ترك (٢٠١٤) بعنوان "أليات الحوكمة البيئيه للمنشأت فى البيئه المصرية وانعاكسها علي قرارات المستثمرين" رسالة ماجستير، كلية تجارة جامعى القاهره (٢٠١٤).

تناولت هذه الدراسة قياس مستوي الرقابة على منشأت المراجعه فى مصر فى محاولة لتحسين مستوي أداء المهنه وتعزيز الثقه فيها وتعزيز ثقة المستثمرين فى تقارير المراجعه بما يساعدهم فى اتختذت القراران الاستثمارية.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتى تتلخص فى ان حوكمة منشأت المراجعه تؤثر علي جودة عمليات المراجعه ويوجد تأثير ايجابي لتطبيق اليات حوكمة منشأت المراجعه علي قرارات المستثمرين فى سوق الاوراق المالية كما ان حوكمة منشأت المراجعه تعني فرض الرقابة والمساءله علي منشأت المراجعه

وانتهت الدراسة إلى توصيات أهمها: يجب على الشركات خاصة المقيدة بالبورصة المصرية ان تضع مؤشرات أو مقاييس خاصه بقواعد ومعايير حوكمة الشركات والمسئولية البيئية لما لهذه المؤشرات من أهمية على الشركة والمستثمرين والعاملين والبيئه.

٢- مروه محمد عبد الله مصطفى (٢٠١٣) بعنوان: "المسئولية الاجتماعية وأثرها علي الأداء المالي للشركات" رسالة دكتوراه، كلية التجارة ،جامعة قناة السويس ٢٠١٣

تهدف الدراسة الي ارساء الاطار النظري والمفاهيمي للمسئولية الاجتماعية للشركات والتعرف علي التجربة المصرية فى هذا المجال كما تهدف الي قياس أثر المسئولية الاجتماعية علي الاداء المالي للشركات المقيده ببورصة الأوراق المالية

وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها:

توصلت نتائج القياس الي وجود علاقة عكسيه بين الاداء والمسئولية الاجتماعية للشركات الامر الذي قد يرجع الي حداثة تطبيق الشركات المصرية لممارسان المسئولية الاجتماعية ومن ثم فالاثر الايجابي لتلك الممارسات لم يظهر بعد علي الاداء المالي

٣- مروه أحمد حسن متولى (٢٠٠٨) بعنوان: "مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الادارية البيئية بمنظمات الاعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" (دراسة تطبيقية) رسالة دكتوراه ، كلية تجارة ، جامعة القاهرة(٢٠٠٨).

يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة فى الأتى: هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاتجاهات المعاصرة لبناء مدخل للمحاسبة الادارية البيئية فى ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة، وكذلك بناء مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الادارية البيئية.

وانتهت الدراسة إلى توصيات أهمها: أوصت الدراسة الى أن اتخاذ القرارات الكفيلة بالاستخدام الامثل للموارد البيئية المتاحة بأسلوب يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية ويحقق المعدلات المستهدفه للتنمية المستدامة يعتمد على المعلومات المحاسبية البيئية التى توفرها المحاسبة الادارية البيئية، كذلك فان المحاسبة الادارية البيئية هى مرحلة جديده من مراحل تطور المحاسبة الادارية فهى تقوم بأداء الوظائف المعتادة للمحاسبة الادارية ولكن من منظور بيئي.

٤- بشر محمد موفق(٢٠٠٧) بعنوان "المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الانتاجية ".رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة فى الأتى: هدفت هذه الدراسة الى كيفية المساعدة فى قياس التنمية المستدامة والافصاح عنها فى الشركات الانتاجية.كما هدفت الدراسة الى تقييم الاتجاهات المعاصرة لبناء مدخل للمحاسبة الادارية البيئية

فى ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة، وكذلك بناء مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الادارية البيئية.

وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: وتوصلت الدراسة الى نموذج مقترح لتحديد رأس المال الامثل المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة فى الشركات الانتاجية، كما أوصت الدراسة الى انه يجب أن تهدف الشركات، بصوره رئيسية الى الحفاظ على الانتاجية، ويتطلب ذلك وجود مؤشرات كافيه، وربطها مع المؤشرات الاقتصادية مثل الانتاج (معبر عنه ماديا ونقديا). وبذلك يمكن الافصاح عن الارتباط بين النشاط الاقتصادى

والنشاط البيئى ضمن تقارير البيئة التى تصدرها الشركات. كما توصلت الدراسة الى أن اتخاذ القرارات الكفيلة بالاستخدام الامثل للموارد البيئية المتاحة بأسلوب يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية ويحقق المعدلات المستهدفه للتنمية المستدامة يعتمد على المعلومات المحاسبية البيئية التى توفرها المحاسبة الادارية البيئية، كذلك فان المحاسبة الادارية البيئية هى مرحلة جديده من مراحل تطور المحاسبة الادارية فهى تقوم بأداء الوظائف المعتادة للمحاسبة الادارية ولكن من منظور بيئي.

ما يضيفه موضوع الدراسة إلى الدراسات السابقة:

- التعمق فى عناصر التنمية المستدامة وعدم الوقوف فقط عند المحاسبة عن التنمية المستدامة من حيث تعريفها وأهدافها واطارها بصفه عامة وأهميتها فى قياس أداء المنشأه.
- محاولة ايجاد علاقة بين المعايير والنسب المالية وبين تطبيق معايير التنمية المستدامة فى الشركات.

- محاولة حصر والوصول الى مزايا وعيوب أو التكلفه والعائد على الشركات المتبعه والتى تطبق معايير التنمية المستدامة.
- الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة فى تطبيق معايير التنمية المستدامة بلأبعادها الثلاثة

الإطار النظري

خطة الدراسة: حيث يتناول الباحثين في دراستهم المعايير والمؤشرات والنسب الماليه بالأضافة الى أسلوب المقابلة الشخصية interview مع الخبراء ذو العلاقة بموضوع البحث والتوصل و التعرف علي مدي تأثير اتباع معايير التنمية المستدامة والافصاح عن الاداء البيئي والمسئولية الاجتماعية للشركات وما ينتج عنه من عوائد ومكلفه علي الشركات المقيد بالبورصة المصرية للاوراق الماليه.

وذلك من خلال دراسة النقاط التالية:

- طبيعة وأهمية مؤشر ومعايير التنمية المستدامه والافصاح عن الاداء البيئي للمنشأه
- تقارير التنمية المستدامه والأفصاح البيئي فى الشركات
- مفاهيم ومجالات ومبادئ التنمية المستدامه.
- العوامل المؤثره علي الأداء المالي للشركات (العائد والتكلفه المؤثره علي الأداء المالي للشركات)
- العلاقة بين تطبيق معايير التنمية المستدامه
- أثر تطبيق معايير التنمية المستدامه و ما ينتج عنه من تكلفه وعائد على الشركات المقيده بالبورصة

إجراءات الدراسة

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية : تمثل فتره الأربع سنوات وهى : ٢٠١٣ ،٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ . وقد تم اختيار هذه الفتره لأنها تتزامن مع انضمام البورصة المصرية كعضو فعال فى مجموعة الاستدامة والمسئولية المجتمعية بالأتحاد الدولى للبورصات فى مارس ٢٠١٣

الحدود المكانية: تتمثل فى شركات مدرجة فى بورصة الاوراق المالية المصرية، اى انها تتداول بشكل أساسى فى جمهورية مصر العربية.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفى: من خلال الاعتماد علي المصادر المتمثلة فى الكتب والرسائل والدوريات والمؤتمرات والندوات وغيرها سواء العربية أو الاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث وذلك بغرض تحليلها والاستفاده منها فى صياغة الجوانب النظرية لهذا البحث.

المنهج التحليلى: وذلك من خلال استخدام المعايير والمؤشرات والنسب الماليه ذلك لعدم وجود معادلات حسابية أو بنسب محدده لحساب التنمية المستدامه انما معايير التنمية المستدامة هى معايير شامله، وذلك للتعرف علي مدي تأثير اتباع معايير التنمية المستدامة والافصاح عن الاداء البيئي والمسئولية الاجتماعية للشركات وما ينتج عنه من عوائد ومكلفه علي الشركات المقيد بالبورصة المصرية للاوراق الماليه.

المنهج الكمى: بدراسة أراء الخبراء عن طريق استخدام أسلوب interview(المقابلات الشخصيه) التى تمت مع خبراء أقتصاديون ذو علاقه بموضوع البحث ذلك للحصول علي معلومات يمكن الاستعانه بها للتعرف علي مدي تأثير اتباع معايير التنمية المستدامة على الاداء البيئي والمسئولية الاجتماعية للشركات

نتائج الدراسة

حرصت الحكومة المصرية على دعم بيئة الاستثمار فى البورصة المصرية و كان من أهم الاجراءات التى اتخذتها لتحقيق هذا الهدف هو اصدار قانون سوق رأس المال رقم٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللائحه التنفيذية له والذى يعتبر حجر الاساس فى تنشيط التعاملات فى البورصة المصرية خلال السنوات التى تلت تطبيقه وذلك لادخال معايير التنمية المستدامة المناسبة والحوكمه لتطبيقها بالشركات فى السوق المصرية

نتائج الدراسة العملية: يمكن أن نستخدم ونعتمد على النسب والمؤشرات الماليه كمقياس للبعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد البيئى لمعايير التنمية المستدامةومن أهم النسب المالية التى تم استخدامها

١. نسب السيولة Liquidity Ratios

٢. نسب قياس كفاءة النشاط Activity Ratios

٣. نسب الربحية Profitability Ratios

٤. نسب المديونية "الرفع المالى" Leverage Ratios

٥. نسب السوق Market Ratios

***نسب السيوله Liquidity Ratios:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، ومن هذه النسب ما يلي:

* نسب التداول Current Ratio :

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

* نسبة السيولة السريعة Quick Acid Ratio :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والناتج يعتبر مؤشر لكفاءة الإدارة

***نسب النشاط Activity Ratios:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما:

١-نسب أو معدلات دوران الأصول والخصوم المتداولة وتشمل ما يلي:

* معدل دوران المدينين = المبيعات الاجلة / متوسط المدينين

ويقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل وكلما زاد معدل دوران المدنين أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس .

*معدل دوران المخزون= تكلفة البضاعة المباعه / متوسط تكلفة المخزون

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون او انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه اكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

* معدل دوران الدائنين Accounts Payable Turnover =
تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمه بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة

* معدل دوران رأس المال العامل Net Working Capital Turnover
صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال والعكس صحيح.

٢- نسب أو معدلات دوران الأصول طويلة الأجل: تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس، ومن أهم المعدلات:

* معدل دوران الأصول Total Assets Turnover

صافى المبيعات

اجمالى الاصول

وكما نرى فإن هذه المجموعة تهتم كثيراً بمعدلات الدوران ، ومتوسط فترات الاداء التشغيلى كفاءة إدارة أصول الشركة.

**نسب الربحيه Profitability Ratios: وتهتم نسب الربحية بقياس قدرة الشركة على توليد الارباح من انشطها التشغيلية ، ويفضل تقسيم نسب الربحية الى نوعين على النحو التالى:

أ – النسب التى تقيس ربحية الشركة استناد إلى مبيعات الشركة .

ب – النسب التى تقيس ربحية الشركة استناد الى حجم الاستثمارات فى الشركة .

وكذلك ايضاً يمكن تنسيب صافى الربح لاى من حسابات وبنود القوائم المالية ، للوقوف على علاقة مساهمة هذا البند فى تحقيق الربح

معدل العائد على اجمالى الأصول= صافى الربح بعد الضرائب

متوسط اجمالى الاصول

والناتج يعتبر مؤشر على قياس مدى مساهمة الاصول فى الربحية

معدل العائد على الاستثمار= صافى الربح *١٠٠

رأس المال المستثمر

علما بأن رأس المال المستثمر= رأس المال العامل + صافى الاصول الثابتة

والناتج يعتبر مؤشر لقياس العائد على اجمالى الاستثمار

وكذلك ايضاً يمكن تنسيب صافى الربح لاى من حسابات وبنود القوائم المالية، للوقوف على علاقة مساهمة هذا البند فى تحقيق الربح.

نسب السوق Market Ratios: مجموعة نسب ذات اهمية خاصة لحملة الاسهم، وللمستثمرين المحتملين فى الاسهم، وتضطلع هذه النسب بقياس تأثير اداء الشركة على اسعار الاسهم العادية فى السوق استناد الى الهدف العام للادارة التمويلية وهو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم السوقية للسهم.

نصيب السهم من الربح= صافى الربح بعد الضرائب – توزيعات الاسهم الممتازه
(عائد السهم) متوسط عدد الاسهم العادية

نسبة توزيعات الارباح= نصيب السهم من التوزيعات
نصيب السهم من الارباح

ريع السهم = حصة السهم من الارباح الموزعة
القيمة السوقية له

مما سبق نستخلص نتائج مدى اتباع وتطبيق معايير التنمية المستدامة بقطاع البتروكيماويات: حيث يتم اعطاء رقم١ فى حال اتباع أى من معايير التنمية المستدامة، وأعطاء رقم ٠ فى حال عدم اتباع أى من معايير التنمية المستدامة، وعلية لابد ان تكون اعلى ناتج هو٣ وذلك فى حال اتباع الشركة لجميع المعايير البيئية والاجتماعية والأقتصادية، وأقل ناتج هو ٠ وذلك فى حال اتباع عدم الشركة لأى من معايير التنمية المستدامة

الشركـــــة	المعايير البيئية	المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	النـاتـــج
شركة سيدى كرير	١	١	١	٣
شركة أموك	١	١	٠	٢
شركة غاز مصر	٠	٠	١	١

كذلك نستخلص نتائج مدى اتباع وتطبيق معايير التنمية المستدامة بقطاع الصناعات الدوائية

الشركـــــة	المعايير البيئية	المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	النـاتـــج
شركة ايكمى	٠	١	٠	١
شركة ايبكو	٠	٠	١	١
شركة النيل للأدوية	٠	١	٠	١

وعليه يتضح أن الشركات بقطاع الصناعات الدوائية لا يهتم باتباع تطبيق معايير التنمية المستدامة بمجالاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ونستخلص نتائج مدى اتباع وتطبيق معايير التنمية المستدامة بقطاع الصناعات الكيماوية:

الشركـــــة	المعايير البيئية	المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	النـاتـــج
شركة مصر لصناعة الكيماويات	١	١	٠	٢
شركة سماد مصر	٠	٠	٠	٠
شركة المالية والصناعية	٠	٠	١	١

وعليه يتضح أن الشركات بقطاع الصناعات الكيماويه لا يهتم بأتباع تطبيق معايير التنمية المستدامة بمجالاتها البيئية و الاجتماعية والاقتصادية.

- ان معايير الاداء المالى للشركات تعطى فكرة للكشف عن مواضيع الضعف والقوه وبيان الوضع المالى الحالى مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوب تقييم أداءها من قبل الادارة العليا او أصحاب المصالح، كما ان قياس الاداء المالى يهدف الى تحقيق القيمة لحملة الاسهم من خلال تحقيق عدد من الاهداف المالية المتمثله فى الربحيه وتحقيق معدلات نمو مرتفعه وتحسين القيمة الاقتصادية.
- الشركات كبيرة الحجم تكون اكثر تاثيرا على المجتمع وبالتالى يتأثر بها عدد كبير من أصحاب المصالح ومن ثم تكون أكثر رغبة فى الافصاح عن التنمية المستدامة مقارنة بالشركات صغيره الحجم، وكذلك الشركات التى تحقق نمو فى ايرادات السهم، ايضا الشركات ذات الرافعه المالية الكبيره تفصح بشكل أكثر عن التنمية المستدامة .
- الاداء المالي للشركات لا يتأثر بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية المدرجه بمعايير التنمية المستدامه حيث أن تطبيق معايير التنمية المستدامة لا ينقص من دخل أو أرباح الشركات، كما لا يساعد على زيادة الدخل و الارباح الخاصة بالشركة
- قيمة السهم من الارباح لا يتأثر باتباع المعايير البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث أن قيمة السهم يتأثر بالأداء الاقتصادى وبقيمة الارباح الخاصه بالشركة.
- قطاعات الأعمال التابعه لها الشركة تؤثر بدرجة كبيرة فى أتباع معايير التنمية المستدامة، فمثلا القطاعات والمجالات المرتبطة بالصناعات البترولية تهتم بدرجة كبيره بأتباع معايير التنمية المستدامة والافصاح عنها.

- تبين من نتائج الدراسة ان الشركات تفصح عن التنمية المستدامة فى تقاريرها السنوية وليس فى تقارير مستقله عن التنمية المستدامة كما تشترط المبادرة العالمية لاعداد التقارير، كما ان بنود الافصاح عن التنمية المستدامة شملت الافصاح عن صحة المجتمع، الافصاح عن تنمية المجتمع، الافصاح عن التوعية البيئية وغيرها من المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- تبين من نتائج الدراسة أن الافصاح عن التنمية المستدامة بالشركات غالبا افصاح وصفيا اكثر منه كميا.
- لا يزال هناك نقصا كبيرا فى ايجاد الصيغ المحاسبية التى تربط بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة فى نفس الوقت، كما ان مطلوب توفير المقاييس التى ترتكز على تكامل هذه الابعاد، واشتقاق مقاييس تتعلق براس المال الاجتماعى.

نتائج الدراسة النظرية:

- يوجد تشابة و اتساق للاطار العام والتفصيلى لمعايير التنمية المستدامة والمطبقة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية مقارنة بالاطار العام والتفصيلى لمعايير التنمية المستدامة المتعارف عليها دوليا. فى حين وجود اختلاف فى مدى وشكل الافصاح عن التنمية المستدامة بين الدول وذلك بسبب اختلاف الثقافات بين الدول، وكذلك اختلاف النظم السياسية والمالية والأقتصاديه.
- يوجد تباين فى مستوى التزام الشركات فى الدول المتقدمة بمتطلبات المبادرة العالمية لاعداد التقارير وذلك عند قيامها بالافصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها المالية السنويه او تقارير الاستدامة .
- ان التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التى نالت كثيرا من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية أو الاجتماعية، والتى تقوم بادماج الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الانسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبله على تلبية احتاجاتها.

- ان أبعاد التنمية المستدامة هى ثلاثة أبعاد رئيسية تنحصر فى البيئة والاقتصاد والمجتمع، وان فاعلية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود فى الثلاثة مجالات (المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وان كل مجال من هذه المجالات الثلاثه يشمل عددا من الأنشطة التى تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة فى الشركات.
- لضمان تحقيق الاستدامة فى الشركات بشكل فعال لابد من الالتزام وتطبيق هذه الشركات لمبادئ التنمية المستدامة والتى تتكون من ستة مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة.
- تتضح اهمية المؤشر المصرى لمسئولية الشركات فى انه يمكن استخدام المؤشر فى قياس حجم المعلومات التى تتيحها الشركات من خلال الافصاح الاختيارى عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، كما أن المؤشر يعتبر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعى أو بيئى ناتج عن قرار فردى قد يتغير الفرد أو الظرروف، كما أن المؤشر يساهم فى ذيادة روح المنافسة بين الشركات.
- فهم روابط التنمية المستدامة وايجاد السياسات المطلوبة والموازنة بين الابعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، يتطلب وسائل بحث متطورة ترتكز على نماذج حديثة من الاساليب الاحصائية.

التوصيات

فى ضوء الدراسة النظرية والعلمية يمكن تحديد أهم التوصيات على النحو التالى:

- ضرورة اجراء بحوث أخرى فى المستقبل لاكتشاف الحوافز التى تشجع الشركات نحو الأفصاح عن التنمية المستدامة، وبالمثل اكتشاف قيود ومعوقات الافصاح عن التنمية المستدامة داخل الشركات المصرية فى قطاعات أخرى بخلاف القطاعات التى شملتها الدراسة الحالية.
- ضرورة اجراء بحوث أخرى فى المستقبل لدراسة العلاقه بين محددات اخرى بخلاف تلك التى شملتها الدراسة (نسب كفاءة النشاط، نسب الربحية، نسب الرافعه الماليه، نسب السيولة، ايرادات السهم الواحد) وبين قيام الشركات بالافصاح عن التنمية المستدامة.

- ضرورة قيام متخذى وصانعى القرار بتطوير القوانين التشريعيه، المعايير والقواعد الاخلاقية بحيث تكون أكثر الزاما وتشجع الشركات على تبنى تقارير التنمية المستدامة كتقارير مستقله تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة لانشطتها بشكل يتماشى مع ارشادات المبادرة العالمية لاعداد التقارير.
- نوصى بزيادة الافصاح عن التنمية المستدامة فى الشركات وذلك من خلال اصدار تقرير منفصل عن تقارير القوائم المالية الختامية، لما لهذه التقارير من أهمية حيث يتمثل الطلب على تقارير التنمية المستدامة فى حاجة أصحاب المصالح (الداخلين والخارجين) للمعلومات عن الأداء الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للشركات.
- يفضل ادخال البعد التكنولوجى كبعد رابع من مجالات وابعاد التنمية المستدامة فى الشركات، وهو البعد الذى يهتم بالتحول الى تكنولوجيا انظف وأكفأ تؤدى الى قيام المجتمع بأستخدام أقل قدر من الطاقة والموارد، ولكى تصبح التكنولوجيا فى صالح الاقتصاد والمجتمع والبيئة وتؤدى فى ذات الوقت الى أفضل تنمية مستدامة فى الشركات.
- يجب على وزارة الاستثمار وهيئة سوق المال اصدار معايير المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتى على أساسها يتم تقييم الشركات فى المجالات الثلاثة (المعايير التى تخص الجانب الاقتصادى، المسئولية البيئة، المسئولية الأجتماعية) والتى على أساسها يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة.
- يجب على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية – خاصة شركات المؤشر المصرى– أن تضع مؤشرات أو مقاييس خاصة بقواعد ومعايير حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية والجوانب الاقتصادية، لما لهذه المؤشرات من أهمية على الشركات والمستثمرين والعاملين والبيئة.
- ضرورة الزام الشركات باعتماد الاستدامة الخاصة بها من مراجع خارجى مثلما هو الحال فى التقارير المالية السنوية.

- ضرورة قيام هيئة الرقابة المالية باصدار لائحه جديدة حول القواعد التنفيذيه لحوكمة الشركات ومعايير التنمية المستدامة تكون أكثر تفصيلا وتغطى العديد من الجوانب، مع وضع جدول زمنى متدرج لالزام الشركات بتطبيق تلك البنود.
- ضرورة تبنى هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية برنامجا لتوعية والزام الشركات والمستثمرين بأهمية تطبيق معايير التنمية المستدامة.
- ضرورة وضع اطار تشريعى محاسبى يلزم الشركات بالافصاح عن التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لاعداد التقارير.
- يفضل الفصل بين النفقات البيئية والتكاليف التشغلية بصورة عامة، عند توزيعها على العمليات والمنتجات أو الموازنات من قبل الشركات.
- عرض حجم الانفاق البيئى من قبل الشركات بصورة منفصله، بحيث يبين مدى مساهمة هذه الشركات فى حماية البيئة.
- يجب أن تهدف الشركات وبصورة رئيسية للحفاظ على الانتاجية وبنفس الوقت تقليل الضرر البيئي المرافق للعملية الانتاجية.

المراجع

أسماء أحمد محمد عبد المجيد(٢٠١٥): دراسة تحليلية لمعايير ادارة التكلفة وتأثيرها علي التنمية المستدامه من خلال دورة حياة المشروع، رساله نطبيقية، كلية الهندسة جامعة القاهره

سامح أحمد عبد الرحيم محمد ترك(٢٠١٤): دراسة امكانية تطبيق أليات الحوكمة البيئيه للمنشأت فى البيئه المصرية وانعاكسها علي قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية، كلية التجارة جامعة القاهرة

علاء الدين توفيق ابراهيم(٢٠١٤): محددات وحوافز التقرير عن المسؤلية الأجتماعية: دراسة تطبيقيه على الشركات المقيده بالبورصة المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة

مروه محمد عبد الله مصطفى(٢٠١٣): المسئولية الاجتماعية وأثرها علي الأداء المالي للشركات، دراسة تطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

شيماء سعيد محمد يس(٢٠١٢): تأثير الافصاح عن الأداء البيئي للمنشأه علي جودة التقارير المالية وانعكاسة علي قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية، كلية التجارة جامعة القاهرة

يونس حسن عقل، جمال علي محمد: قياس مستوي ادراك المستثمرين للمحتوي المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئيه وحوكمة الشركات" دراسة اختبارية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية" ، كلية التجارة جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع من ص ١ الي ص45 ، ٢٠١٠

بشر محمد موفق: المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الانتاجية، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ٢٠٠٧

مروه احمد حسن متولي: مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الادارية البيئيه بمنظمات الاعمال لنخقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارية ببورسعيد جامعة قناة السويس، العدد الأول٢٠٠٨

عفاف مبارك محمد: مراجعة وقياس التقرير عن التنمية المستدامه فى اطار المسأله المحاسبية، مجلة أفاق جديده للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ٢٠٠٥

عاطف محمد احمد أحمد: تحليل محتوي الافصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجله بالبورصة المصرية، كلية التجارة، جامعة بني سويف العدد الرابع من صفحه ٢٨ : ٥٢

أديب قاسم سمشندي: الأسواق المالية وأثرها فى التنمية الأقتصادية للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ٢٠١٣

Ramanauskiene Jolite, The concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios, Kaunas University of Technology, September 2015

Renzo Mori, sustainability reporting and assurance: a historical analysis on a world-wide phenomenon, 2014

Karthik Balakrishnan, Mandatory financial reporting and voluntary disclosure : evidence from mandatory, university of Pennsylvania, 2012

D.Heledd Jenkins and Louise Obara, Corporate social responsibility (CSR) in the mining industry- the risk of community dependency, Cardiff University, 2006-

D.Heledd Jenkins and Louise Obara, Corporate social responsibility (CSR) in the mining industry- the risk of community dependency, Cardiff University, 2006

Jonathan M.Harris, sustainability and sustainable development, International Society for Ecological Economics, February 2003

Thomas M Parris, what is sustainable development?, Environment Science and Policy, 2005

THE REVENUE AND THE COST FOR APPLYING STANDARDS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THEIR IMPACT ON LISTED COMPANIES IN EGYPTIAN STOCK MARKET

[13]

Ahmed, Kh. H.[(1)]; Lotfy, M. A.[(1)] and Farrag, Naglaa, A.
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The aim of this study is to investigate the effect of the follow-up of companies registered in the Egyptian Stock Exchange on sustainable development standards on the quality of financial reports and their reflection on the rationalization of investor decisions, And to recognize the importance of implementing sustainable development criteria and the impact on the transparency of financial statements and reports and enhance the confidence of investors in the control reports to help them in making investment decisions, Two tools were used in the study: the first is to use the criteria and financial ratios because there are no accounting equations or specific percentages for the sustainable

development account. However, the criteria for sustainable development are comprehensive, The second tool is the use of the interpersonal interview

method with relevant economists, The study found some results: The financial performance of companies is not affected by the application of environmental and social criteria included in sustainable development standards. The application of sustainable development standards does not reduce the income or profits of companies, The value of the share is not affected by the environmental and social criteria for sustainable development, as the value of the stock is affected by the economic performance and the profit value of the company, The study also reached some recommendations, including the need for decision-makers and legislators to develop legislative laws, ethical standards and rules so that they are more binding and encourage companies to adopt sustainable development reports as independent reports to disclose sustainable development information. During the issuance of a separate report on the reports of the final financial statements of the importance of these reports